

الجهات المستبعدة مؤقتاً من دعم الخبز بجلب: كان أخرى «التجارة الداخلية» منحنا فترة سماح للحصول على «بطاقة فعالية»

جلب- خالد زنگلو



أثار قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتحويل جميع الموافقات الورقية للحصول على مادة الخبز بالنسبة للمشاقي ودور الأيتام وكل المؤسسات التي تحصل على الخبز إلى موافقات إلكترونية، لغطاً واسعاً في حلب، التي استبعدت المؤسسات التي تحصل على الخبز المدعوم من قائمة الدعم مع أول أيام عيد الأضحى المبارك من دون تبليغ الوزارة لتلك المؤسسات بضرورة «مراجعة شركة تكامل لإصدار البطاقات الإلكترونية والحصول على الخبز المدعوم».

وأوضح مدير جمعيات خيرية ومشاف حكومية في حلب لـ«الوطن» أنه كان أخرى بالوزارة إخطار الجهات التابعة لها سواء المحافظة أم الوزارات أو مجلس الوزراء بتعديل آلية الحصول على الخبز من الأفران العامة بالسعر المدعوم من الموافقة الورقية إلى الإلكترونية لضبط توزيع الخبز إلى هذه الجهات، لا أن توقف الدعم بشكل مفاجئ.

وطالب المديرين بمنح «فترة سماح» لاستصدار «بطاقة فعالية» لكل جهة منهم بدلاً من وقف مخصصاتها من الخبز الذي بات يحتسب عليهم بسعر ١٢٥٠ ليرة

سورية للربطة الواحدة بدلاً من ٢٠٠ ليرة، لأن الحصول على البطاقة وفق الآلية الجديدة من الشركة المشغلة للبطاقة الإلكترونية لتحديد عدد الرطبات وفق موافقة الوزارة التابعة لها تلك الجهات، يستلزم وقتاً تستلظر فيه الغالبات الحكومية وغير الحكومية إلى دفع فترات قيمة الرطبات التي تقدمها لتزلاتها من ميزانيتها، من دون أي ذنب ارتكبتها سوى

اتخاذ «التجارة الداخلية» لقرار لا علم لها به. واستهجن أحد المديرين استصدار «التجارة الداخلية» لقرارها في فترة عيد الأضحى المبارك وخلال عطلة رسمية، ثم فرضه من دون سابق إنذار أو حتى تعميم القرار على موقع الوزارة الرسمي أو عبر أية وسيلة إعلامية ليصبح ساري المفعول منذ تاريخ صدوره، المجهول أصلاً.

تابعة لوزارة الصحة في حلب، تحدثوا لـ«الوطن» عن حرمان مؤسساتهم من مخصصاتها الخاصة بالخبز المدعوم مع أول أيام عيد الأضحى المبارك من دون سابق إنذار أو كتاب موجه من الوزارات أو المديريات التي يتبعون إليها في محافظة حلب، الأمر الذي كذبه الوزارة عبر بيان لها على صفحاتها الرسمية على الفيسبوك، والذي ادعت فيه أن سبب إيقاف مخصصات الخبز المدعوم هو عدم مراجعة الجمعيات والفعليات الشركة المصدرة للبطاقة الذكية لاستصدار «بطاقة فعالية» لها، قبل أن يؤكد المديرين أنهم لم يسمعوا باسم هذه البطاقة، ثم لتوضح الوزارة لاحقاً حقيقة الآلية الجديدة التي كانت مجهولة لديهم.

يذكر أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك اتخذت قراراً في ١٠ الشهر الجاري، قضى بإيقاف العمل بالسماح للمخازن العامة ببيع كمية ٣ بالمئة من خارج البطاقة الإلكترونية، الأمر الذي فرض بيع الربطة للحالات الخاصة، والتي لا تملك بطاقة ذكية، مثل الطلاب والعازلين والعسكريين، بالسعر الحر بدلاً من المدعوم، وهو ما تسبب بحال من اللغط للجمعيات الخيرية والمشاقي الحكومية لاحقاً.

٤٥٠٠ أسرة مهجرة من الرقة معظمها في حماة ودمشق

الحسن: العبء الأكبر على المهجرين إيجار البيوت وارتفاع تكاليف المعيشة

محمود الصالح



أغلب الخدمات الأساسية للعائدين إلى المناطق المحررة تم توفيرها

والآن تمت مخاطبة الإدارة المحلية لتخصيص القميين في حلب ودمشق بسبل غذائية. وعين مدى رقة الأسماء التي تم تنظيمها من خلال جداول الاستضافة أوضح الحسن أن هناك تقريباً ٨٠ بالمئة من المهجرين من محافظة الرقة يتم تنظيمهم في جداول حسب كل محافظة وأغلب هؤلاء من العاملين في الدولة ممن تسكوا بالوظيفة وحدوداً مراكز عملهم في مؤسسات رسمية في محافظات إقامتهم، ومعهم أولادهم في المدارس التي يقيمون فيها وتتولى محافظة الرقة من خلال مديرية التربية فيها متابعة وضع هؤلاء الطلاب في تلك المناطق، وبين أنه في عام ٢٠١٨ وبعد تحرير جزء من ريف الرقة بفضل أبطال الجيش العربي السوري عاد إلى مناطق السخنة ومعدان والديسسي ما يقارب ٢٨ ألف شخص قامت محافظة الرقة بتوفير كل المستلزمات الضرورية لهم ابتداء من المياه والرعاية الصحية والمدارس وغيرها من الخدمات، وتم نقل عدد من الدوائر الخدمية من مدينة حماة إلى المناطق المحررة بهدف توفير الخدمات المطلوبة لأبناء هذه المناطق، وعادت العملية التربوية والامتحانات المدارس التي يقيمون فيها وتتولى محافظة الرقة من خلال مديرية التربية فيها متابعة وضع هؤلاء الطلاب في تلك المناطق، وبين أنه في عام ٢٠١٨ وبعد

مهنة رانجة... بيع الثلج!!

أصحاب مطاعم وكافيتريات: نشريها كي نحافظ على زبائننا.. والتموين: السعر حسب بيان التكلفة

حماة- محمد أحمد خبازي

يقبل المواطنون في هذه الأيام الحارة، في ظل التقنين الطويل للكهرباء على شراء «النواح» الثلج الكبيرة، لاستخدامها في تبريد المياه للشرب، أو لحفظ اللحوم والمأكولات. وبين مواطنون لـ«الوطن» أن براداتهم وثلاجاتهم فقدت خاصية التبريد بسبب انقطاع الكهرباء الطويل ومدته ٥٠ ساعات بمعظم مناطق حماة مقابل نصف ساعة أو أقل في بعض قطط.

وأوضح بعضهم أن «التلجيات» القديمة صارت أفضل من البرادات كثير، فعلى الأقل هي إن وجدت تحفظ الأطعمة من أن تفسد، أما في البرادات «فتح» وترمي بعد ذلك للقامشة.

ولفت العديد منهم إلى أنهم يشترون يوماً ربع لوح بسعر ١٢٥٠ ليرة، ويحفظونه في مياه الباردة المنزلية للحصول على مياه نظيفة طوال اليوم.

وبين أصحاب محال لبيع الفروج المنظف والأسماء، أن براداتهم لا تعمل نتيجة التقنين الطويل، وأنهم لا يملكون مولدات لتشغيلها خلال انقطاع الكهرباء، لذلك يشترون كل يوم عدة نواح كبيرة من الثلج، وبسعر ٥ آلاف ليرة للوح، كي يظلوا يبيعونها كلها.

ولفتوا إلى أنهم لا يستجرون كميات كبيرة من اللحوم، بل كميات قليلة، وما يكفي للعمل والعيش وإعالة أسرهم بالحدود الدنيا، لكي لا يكونوا عرضة لخالفات التموين.

كما بين العديد من أصحاب الكافيتريات والمقاهي والمطاعم والسباحية، أن الثلج هو المادة رقم واحد التي يطلبها الزبائن مع عبوات مياه الشرب، وغيرها من



«الوطن» تنشر التفاصيل الكاملة للدراسة الجديدة لمواجهة الشرقية للكورنيش البحري بطرطوس بعد ٤٠ سنة.. مدينة طرطوس تحاول إنعاش القضية في اللجنة الإقليمية

طرطوس - هيثم يحيى محمد

كانت قضية الواجهة الشرقية لكورنيش مدينة طرطوس البحري قد عانت إلى المربع الأول بعد ورود كتاب وزارة الأشغال العامة والإسكان لشهر آذار من العام الجاري المتضمن عدم الموافقة على تعديل المخطط التنظيمي المصدق لمدينة طرطوس لعام ٢٠٠٦م ليرخص بموجه منذ صدوره في موقع هذه الواجهة الممتدة من نهر العفكة جنوباً حتى مطعم مشوار شمالاً وفق الدراسة المعدة من جامعة تشرين بموجب العقد رقم ٩٥ لعام ٢٠١٨.

اليوم تؤكد مغلقت مجلس المدينة الجديدة أن القضية تطلعت مجدداً من المربع الأول لتطرح في مرمى التعديل وإعادة العرض على اللجنة الإقليمية ومن ثم وزارة الأشغال العامة والإسكان. على أمل إصدار التعديلات التي أقرها مجلس المدينة تنفيذاً لما طلبته وزارة الأشغال في كتابها أعلاه والتي خلاص إلى: «مجلس المدينة (كونها الجهة المعنية بالدراسات التخطيطية لهذه المنطقة قبل عملية التصديق) العمل بشكل تكافلي وشموهق، إما عبر تعديل الدراسة وفق الملاحظات المرسله سابقاً أو عبر دراسة جديدة من خلال الإعلان عن مناقصة يتم الإعداد لها أصولاً ضمن ضوابط فنية قانونية تخصصية تراعي الأهمية المحلية والاقليمية والوطنية للمشروع أو عبر تشكيل لجنة فنية موسعة من خبراء التخطيط لوضع الحلول البديلة المناسبة». مدير الشؤون الفنية في المدينة حسان نديم حسن قال لـ«الوطن»: حرصاً من المدينة على إنهاء هذه المشكلة المزمنة وعدم الرغبة بالتعاقد مع جهة خارجية لإعداد الدراسة المطلوبة بعد أن تكونت لدى كوادر المدينة

الفنية والقانونية الخبرة الكافية لحل مشكلة الواجهة الشرقية لكورنيش البحري المصدق على المخطط التنظيمي المصدق بالقرار الوزاري رقم ١١٠١/٢٠٠٦م لعام ٢٠٠٦م في المقاسم التي لا تعاني من تشاك عقاري والقانونية. ونظراً لعدم تمكن المواطنين من الانتفاع بعقاراتهم منذ أن تم تصديق البناء على عقارات الواجهة الشرقية في عام ١٩٧٦م ولاسيما أن المخطط التنظيمي النهائي للبناء وفق المخطط هو المنتج النهائي نفسه للبناء وفق المخطط التنظيمي المصدق بالقرار الوزاري رقم ١١٠١/٢٠٠٦م لعام ٢٠٠٦م ليرخص بموجه منذ صدوره في موقع هذه الواجهة الممتدة من نهر العفكة جنوباً حتى مطعم مشوار شمالاً وفق الدراسة المعدة من جامعة تشرين بموجب العقد رقم ٩٥ لعام ٢٠١٨.

الموضوعة على الدراسة السابقة وكذلك الحفاظ على المخطط التنظيمي المصدق بالقرار الوزاري رقم ١١٠١/٢٠٠٦م لعام ٢٠٠٦م في المقاسم التي لا تعاني من تشاك عقاري والقانونية. ونظراً لعدم تمكن المواطنين من الانتفاع بعقاراتهم منذ أن تم تصديق البناء على عقارات الواجهة الشرقية في عام ١٩٧٦م ولاسيما أن المخطط التنظيمي النهائي للبناء وفق المخطط هو المنتج النهائي نفسه للبناء وفق المخطط التنظيمي المصدق بالقرار الوزاري رقم ١١٠١/٢٠٠٦م لعام ٢٠٠٦م ليرخص بموجه منذ صدوره في موقع هذه الواجهة الممتدة من نهر العفكة جنوباً حتى مطعم مشوار شمالاً وفق الدراسة المعدة من جامعة تشرين بموجب العقد رقم ٩٥ لعام ٢٠١٨.

ومرحلة تنظيمية لحل مشكلة الشارع التنظيمي والمقاسم الخمسة المحاذية من خلال اقتراح إحداث منطقة تنظيمية تشمل العقارات المتكسمة بالشارع التنظيمي والعقارات الواقعة ضمن المقاسم التنظيمية الخمسة المحاذية للشارع التنظيمي ورفع عامل الاستمرار في هذه المقاسم التنظيمية الخصة للبناء وفق المخطط التنظيمي المصدق على المساحات المطابقية المكتسبة وفق عامل الاستمرار الحاي / ٥/ وليغطي المساحات المطابقية التي سنؤول إلى ملكي العقارات الواقعة ضمن هذه المقاسم التنظيمية غير المكتسبة عقاراتهم (ومن ضمنهم مجلس المدينة) ولا سيما أن الموقع يتحمل زيادة عامل الاستمرار إلى ٠.٥.

ويضيف حسن: بعد دراسة الموضوع من كل الجوانب وبمراعاة الأهمية المحلية والإقليمية والوطنية للواجهة تم اقتراح حل من مرحلتين، مرحلة تخطيطية حدث تم إعداد دراسة التعديل المقترح للمخطط التنظيمي المصدق لواجهة الشرقية ويراعي الملاحظات المحددة من وزارة الأشغال العامة والإسكان خلال الفترة السابقة تم وضع مجموعة من الأسس والمحددات والمعايير لإعداد التعديلات المقترحة لضمان المصلحة العامة ومصصلحة المواطنين وتحقيق العدالة أهمها احترام الحدود العقارية ضمن المقاسم التنظيمية المقترحة قدر الإمكان وتحقيق الانسجام وسطى مساحة المقسم ١٠٠٠م^٢ تقريباً مع التأكيد أن هذا المقترح قد قام بتخفيف الأحمال الواقعة على البنية التحتية للمدينة، ولاسيما من جهة حل مشكلة الشارع التنظيمي بالطرق المحددة قانوناً لتنفيذ المخطط التنظيمي هي إما الاستملاك الجبري وإما عن طريق قانون تنفيذ التخطيط الحضري وهو القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠١٥، ولحل هذه المشكلة المزمنة كان الخيار بتطبيق أحكام الباب الثاني من القانون ٢٣ لعام ٢٠١٥ لكونه يحقق العدالة والتعويض المناسب لمالك العقارات في الشارع التنظيمي ويحافظ على أملاك المدينة.

مجموعة من الأسس والمحددات لضمان المصلحة العامة ومصصلحة المواطنين